تحرك عاجل

يشكل بث "اعترافات" المشتبه بهم على شاشة التلفزيون الإيراني انتهاكاً لحقوقهم

احتُجز رجل الأعمال الإيراني، مازيار إبراهيمي، رفقة 11 آخرين بمعزل عن العالم الخارجي منذ اعتقالهم في يونيو/ حزيران 2012. وبتاريخ السادس من أغسطس/ آب الماضي، ظهر على شاشة التلفزيون الإيراني الحكومي خمسة نساء وسبعة رجال وهم "يعترفون" بقيامهم بقتل خمسة من العلماء النوويين والأكاديميين الإيرانيين منذ عام 2010. وتخشى منظمة العفو الدولية أنهم يواجهون جميعاً احتمال صدور حكم بالإعدام بحقهم.

أقدم عناصر من قوات الأمن التابعة لوزارة الاستخبارات على اعتقال مؤسس إحدى شركات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني في إقليم كردستان العراق، ويُدعى **مازيار إبراهيمي**، في طهران لأسباب "تتعلق بالأمن القومي" حسب ما زُعم. ولم تخبر السلطات عائلته عن مكان تواجده منذ ذلك التاريخ، ورفضت الموافقة على طلب العائلة بالاتصال بمازيار. كما لم يُسمح له منذ اعتقاله بتوكيل محامٍ من اختياره نظراً لأن قضيته لا زالت "قيد التحقيق" حسب زعم السلطات.

وفي 6 أغسطس/ آب الماضي، عرضت القناة الأولى للتلفزيون الإيراني (IRTV1) برنامجاً وثائقياً مدته 39 دقيقة يحمل اسم "نادي الإرهاب" بثت خلاله ما زُعم أنه "اعترافات" أدلى بها مازيار إبراهيمي و11 رجلاً وامرأة آخرين سبق وأن اعتُقلوا جميعاً في يونيو/ حزيران 2012 أيضاً، لضلوعهم المزعوم في عمليات قتل حمسة من العلماء النوويين والأكاديميين الإيرانيين وقعت اعتباراً من عام 2010. وقال أفراد المجموعة أنهم تلقوا تدريبات عسكرية واستخباراتية على مدار عدة أسابيع في إسرائيل قبل أن يُقدموا على تنفيذ الاغتيالات في إيران. ولم يُبرز البرنامج الوثائقي أي أدلة تدعم تلك المزاعم، كما لم يوضح فيما إذا كان أفراد المجموعة اللذين ظهروا على شاشة التلفاز قد خضعوا للمحاكمة أم لا ويُذكر بأن أحد الأشخاص الذين ظهروا أثناء البرنامج، واسمه **مجيد جمالي فاشي**، قد أُعدم بتاريخ 15 مايو/ أيار 2012. وسبق وأن ظهر الشخص ذاته في برنامج آخر عُرض على شاشة التلفاز في يناير/ كانون الثاني من عام 2011/ وذلك قبيل محاكمته في أغسطس/ آب من العام نفسه.

ويُعتبر القيام ببثّ "اعترافات" متلفزة للمتهمين بمثابة تعطيل خطير لإعمال حقهم في الحصول على محاكمة عادلة، وخصوصاً فيما يتعلق بقاعدة افتراض البراءة حتى ثبوت الإدانة، إضافة إلى أن ذلك فنشكل هذه الممارسة افتئاتاً على حق المتهمين في عدم إكراههم على الاعتراف بارتكاب جرم ما؛ وتبعث مثل هذه الممارسات على القلق في حالات تشبه الحالة التي بين أيدينا، حيث توجه إلى المتهمين تهمة ارتكاب جرائم قد تكون عقوبتها الإعدام مع تنفيذ الحكم. ويجب معاملة المتهمين بارتكاب الجرائم بشكل يتسق والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتعين أن يحظوا بمحاكمات تراعي أهم المعايير المعترف بها دولياً في مجال ضمان المحاكمة العادلة ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالفارسية أو الإنكليزية أو العربية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- مناشدة السلطات الإيرانية كي تضمن السماح لمازيار إبراهيمي ومجموعة المحتجزين الآخرين المكونة من 11 شخصاً بالاتصال بعائلاتهم وبمحامين من اختيارهم، وحمايتهم من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛

AMNESTY INTERNATIONAL

- ودعوة تلك السطات إلى ضمان حصول المعتقلين الاثني عشر على محاكمات تراعي مباديء القانون الدولي لحقوق الإنسان، ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام، وتذكير السلطات بأن بث "اعترافات" المتهمين المتلفزة يشكل انتهاكاً لأحكام الفقرتين (2) و(3ز) من المادة الرابعة عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت إيران عليه بوصفها إحدى الدول الأطراف فيه.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 إلى:

المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية
اية الله السيد علي خامنئي
مكتب المرشد الأعلى
شارع الجمهورية الإسلامية – نهاية شارع شهيد خشفار دوست
طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية
البريد الإلكتروني: info_leader@leader.ir
تويتر: "#Iran leader @khamenei_ir
المخاطبة: سماحة المرشد الأعلى

رئيس السلطة القضائية
اية الله صادق لاريجاني
إلى عناية مكتب العلاقات العامة
4 تقاطع شارع عزيزي 2،
طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية
البريد الإلكتروني: info@dadiran.ir
المخاطبة: عطوفة رئيس الجهاز القضائي

ونسخ إلى:
أمين عام المجلس الأعلى لحقوق الإنسان
محمد جواد لاريجاني
المجلس الأعلى لحقوق الإنسان
عناية مكتب رئيس جهاز القضاء
شارع باستور، فالي عسر أفينيو
جنوب الصرح الجمهوري
طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية
البريد الإلكتروني: info@humanrights-iran.ir
(FAO Mohammad Javad Larijani)

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين الإيرانيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

يشكل بث "اعترافات" المشتبه بهم على شاشة التلفزيون الإيراني انتهاكاً لحقوقهم

معلومات إضافية

نُفذ حكم الإعدام بمجيد جمالي فاشي في الخامس عشر من مايو/ أيار 2012 في أعقاب بث "اعترافاته" المتلفزة على شاشة التلفزيون الإيراني الحكومي في يناير/ كانون الثاني 2011. وكان فاشي قد اعتُقل في يناير من عام 2010، وأُسندت إليه تهمة اغتيال أحد أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة طهران، ويُدعى مسعود علي–محمدي، والذي قُتل بعبوة ناسفة في وقت سابق من الشهر نفسه.

وأما المجموعة المؤلفة من 11 محتجزاً آخراً ظهروا في البرنامج الوثائقي وهم "يعترفون" بارتكاب عمليات القتل المزعومة، فتضم الأسماء التالية: بهزاد عبدولي، وفيروز بكانه، ومريم زركار، وراتمين مهدوي مشيعي، وآراش خيرت غير، ومريم أزادي، ونشمين زاره، ومحسن

صادقي–آزاد، وأيوب مسلم، وتارا باقري. وفي أغسطس/ آب الماضي، بث التلفزيون الإيراني تقارير عن اعتقال 20 شخصاً على علاقة بعمليات القتل، بيد أن 12 منهم فقط ظهروا وهم يدلون "باعترافاتهم" على الشاشة ضمن البرنامج الوثائقي المذكور.

ولطالما لجأت السلطات الإيرانية إلى بث "الاعترافات المزعومة" المتلفزة لتجريم أفراد موجودين قيد الحجز لديها. وقام العديد من أولئك الأشخاص بالتراجع عن "اعترافاتهم" فيما بعد موضحين أنهم قد أُكرهوا على الإدلاء بها تحت طائلة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في بعض الأحيان.

ويعتري منظمة العفو الدولية القلق حيال احتجاز مازيار إبراهيمي ورفاقه الأحد عشر بمعزل عن العالم الخارجي منذ يونيو/ حزيران 2012، حيث لم يُسمح لهم أيضاً بالتواصل مع عائلاتهم أو الاتصال بأي محامي. وغني عن القول بأن حجز الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي يعمل على تيسير وقوع حالات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة،وهي ممارسات قد يُصار إلى استخدامها من أجل انتزاع "الاعترافات" من المحتجزين؛ وقد توظف تلك الاعترافات المنتزعة بالإكراه كدليل يستخدم في المحكمة ضد من أدلوا بها. ويُذكر أن حجز الأشخاص لفترات مطولة بمعزل عن العالم الخارجي هي ممارسة ترقى بحد ذاتها إلى مصاف التعذيب.

ويُعد السماح للمحتجزين بالاتصال بمحامين من اختيارهم منذ بداية فترة احتجازهم أحد الضمانات الأساسية للحصول على محاكمة عادلة. وتقتضي المعايير الدولية المعتمدة في مجال ضمان حصول المحتجزين على هذا النوع من المحاكمات السماح لكل الذين توجه إليهم تهمة ارتكاب جرائم خطيرة الاتصال بمحامين من اختيارهم ليس أثناء المحاكمة وحسب، بل ومباشرة عقب إلقاء القبض عليهم، وخلال مراحل الإجراءات كافة، وخصوصاً في القضايا التي قد تصل عقوبتها إلى الإعدام.

.في هذا المقام، فتحث منظمة العفو الدولية السلطات الإيرانية على التوقف فوراً عن اتباع ممارسة بث "الاعترافات" المتلفزة وغيرها من الشهادات أو الإفادات التي تدين أصحابها كونهم لمّا يُحالوا إلى المحاكمة بعد. وتشكل مثل هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً لحق المتهم في أن يحظى بمحاكمة عادلة، ولالتزامات لإيران المترتبة عليها وفقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتنص المادة 14 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة الذي وقعت إيران عليه بوصفها إحدى الدول الأطراف فيه على أن "من حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يُعتبر بريئاً إلى أن يثبت عليه الجرم قانوناً". وأما الفقرة (3ز) من المادة نفسها، فتنص على حق كل شخص في "ألا يُكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنبه".

وفي معرض "اعترافاتها" المتلفزة التي بثها التلفزيون الإيراني بتاريخ 11 أغسطس/ آب من عام 2010، ظهرت سكينة محمدي آشتياني وقد أقرت بتورطها في جريمة قتل زوجها عمداً. وهي تواجه بذلك احتمال إعدامها رجماً بتهمةارتكاب الزنا وهي "مُحصنة".

وفي 13 ديسمبر/ كانون الأول من عام 2011، ظهر اثنين من أفراد أقلية عرب الأهواز، وهما هشام شعباني عموري، وهادي رشيدي، في برنامج على شاشة "برس تي في/ Press TV" الذي تسيطر الحكومة الإيرانية عليه وهما "يعترفان" بتنفيذهما "أنشطة إرهابية". وعليه، فقد أصدر الفرع 2 من محكمة الثورة في الأهواز حكماً عقب إدانتهما بتهم تضمنت "الحرابة والإفساد في الأرض"، وهي تهمة ذات توصيف مبهم، إضافة إلى اتهامهم "بالتجمع والتواطؤ على أمن الدولة" و"نشر دعاية مغرضة ضد النظام".

وظهر أهوازي آخر يُدعى طه حيدريان في البرنامج الوثائقي المتلفز وهو يدلي "باعترافات" على صعيد يتصل بقتل أحد عناصر أجهزة إنفاذ القانون في أبريل/ نيسان من عام 2011، على إثر احتجاجات واسعة في خوزستان. وفي 19 يونيو/ حزيران 2012، أو قبيل ذلك بقليل، أُعدم طه حيدريان رفقة ثلاثة آخرين من عرب الأهواز في سجن قارون، وذلك حسب ما أفاد به ناشطون مقربون من عائلات الرجال الأهوازيين الأربعة؛ ويظهر بأن محكمة الثورة قد أدانتهم بتهمة "الحرابة والإفساد في الأرض" على خلفية تورطهم المزعوم في عمليات القتل.

الاسم: مازيار إبراهيمي، ومجيد جمالي فاشي
الجنس: مازيار إبراهيمي ومجيد جمالي فاشي هما من الذكور، فيما تتألف مجموعة المحتجزين الآخرين من رجال ونساء.

التحرك العاجل رقم 12/258، رقم الوثيقة: (MDE 13/062/2012)، الصادر بتاريخ 10 سبتمبر/ أيلول 2012.